

أنواع النقود

النقود الإلكترونية

وهي قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر وهي مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لإستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة

النقود الائتمانية

أو البنكية وهي نقود مشتقة من الودائع الأساسية حيث يقوم البنك بخلق ودائع جديدة تفوق كثيرا قيمة الودائع الأولية وتعادل حجم القروض التي قدمها البنك من خلال ما يسمى خلق الائتمان

النقود الرمزية

أو الورقية والتي ليس لديها قيمة ذاتية وإنما قيمتها تستمد من قانون إصدارها

النقود السلعية

هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود

انواع النظم النقدية

النظام السلعي

قاعدة الذهب

هي النظام السائد في جميع أقطار العالم لفترة طويلة إلى غاية بداية عقد الثلاثينات
الأمان .. استقرار أسعار الصرف ..
إدارة النظام النقدي بصورة آلية ..
استقرار مستوى الأسعار

قاعدة المعدين

- طبق قبل قاعدة اذهب
- اساسه وزن ثابت من معدنين (الذهب والفضة)
وفيه تحدث المستشمار جيرشام وقال:
النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول

النظام النقدي والقانوني/الورقي

- لا تكون للنقود هنا قيمة سلعية
- تعرف بالنقود الالزامية
- تصدر وتدار من قبل البنك المركزي
- بعد فترة الكساد الاقتصادي اصبح النظام الورقي افضل من الذهب

قاعدة المسكوكات الذهبية

وبموجبها يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية للعملة الوطنية بقانون على أساس وزن معين من الذهب

قاعدة السبائك الذهبية

وتتحدد بموجبها قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من الذهب حيث يحتفظ بالذهب في هذه الحالة على شكل سبائك ذات وزن معين بدلا من مسكوكات ذهبية.

نظام الصرف بالذهب

وهنا يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل إلى ذهب كالدولار والباون الإسترليني

نظريات الطلب على النقود

النظرية التقليدية لكمية النقود

- تعتبر اول صياغه حديثه لنظرية كمية النقود
- جاءت بهدف تفسير حالة الكساد بعد الحرب العالمية الاولى
- اهم التعديلات التي اجراها (فيشر)
- هناك فرق بين النقود القانونية والودائع المصرفية
- ابرز فكرة شرعة دوران النقود $M.V=P.Y$

دافع المبادلات

تعتمد على مستوى الدخل
النفقات الضرورية اثناء الوقت الفاصل بين تسلم الدخل وانفاقها

دافع التحوط والطوارئ

تعتمد على حسب الفائدة السائد
وهي النفقات الغير منتظرة وغير العادية مثل نفقات العلاج

دافع المضاربه

الاموال المحفوظة للاستفادة منها في سوق العقارات والبورصات

نظرية كينز لتفضيل النقود

نظرية بومول - توبين

يحدد الفرد مقدار طلبه على الأرصدة النقدية بمقارنة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للدينار
الإضافي من طلبه على النقود

النظرية الحديثة لكمية النقود لفريدمان

يري فريدمان أن دالة الطلب على النقود تكون أكثر استقرارا خلال الدورات الاقتصادية عما صورتها نظرية كينز ، والسبب في استقرار دالة فريدمان للطلب على النقود هو اعتماد الطلب على النقود في دالته على الدخل الدائم بدلا عن الدخل الجاري في دالة كينز .

التضخم

المفرط

يعتبر التضخم المفرط من أسوأ أنواع التضخم، حيث **يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة**، فيزيد معدل التضخم إلى ما فوق ١٠٠ بالمائة سنويا، حيث يحدث هذا النوع من التضخم في حالات الحروب و الأزمات الكبرى.

المكبوت

يقصد بالتضخم المكبوت حالة من التضخم غير المنظور، تحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات، حيث تعمل **الحكومات** على تعطيل قوى السوق، وإعلان أسعار حكومية مثبتة، مما ينتج عنها هذا النوع من التضخم.

الحقيقي

في حالة التضخم الحقيقي ترتفع الأسعار بنسبة كبيرة تتراوح بين ١٠ و ١٥ بالمائة ويعزى هذا النوع من التضخم إلى **زيادة الطلب الكلي** بصورة مستمرة مما يشكل تحديا كبيرا لمخططي السياسيين النقدية والمالية حيث يعملون على زيادة معدل الفائدة وزيادة الضرائب في محاولة لخفض الإنفاق للحد من ارتفاع الأسعار .

الزاحف

التضخم الزاحف هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار **بنسبة قليلة شهريا**، بحيث يؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة قد تصل إلى ١٠ في المائة سنويا.

البسيط

هنا يرتفع المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة تتراوح بين ٢ و ٣ في المائة سنويا، **وهو من أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة، كما يعتبر محفزا للاستثمار** حيث يحافظ على استقرار التكاليف في حدود مقبولة ومتوقعة ، ويخفض من تكلفة المخاطر في تنفيذ المشروعات الإستثمارية .

مواجهة التضخم بالسياسات النقدية الاقتصادية

الأدوات الكمية

أ- سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بها بما تدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترراً للأوراق المالية (الحكومية) بهدف التأثير على حجم الائتمان وبالتالي التأثير على مستوى الأسعار ومن ثم في معدلات التضخم.

ب- سعر إعادة الخصم:

هو سعر الفائدة الذي على أساسه يقوم البنك المركزي بخص الأوراق المالية لصالح البنوك التجارية. وهناك سعر الفائدة على القروض لليلة واحدة، و هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل منح القروض قصيرة الأجل للبنوك التجارية.

ج - نسبة الاحتياطي القانوني:

يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع عملائها لديه، حفاظاً على سلامة الجهاز المصرفي ودعمًا لثقة الجمهور فيه. زيادته تحد من قدرة البنوك على الإقراض، ومن قدرتها على خلق النقود.

أ- الترشيح الائتماني:

عند ظهور البوادر الأولى للتضخم تقوم البنوك المركزية بتحديد حجوم التسهيلات الائتمانية التي يسمح للبنوك منحها، وتعيين شروط منحها من حيث مدد الاستحقاق وتوزيعها القطاعي.

أما في الفترات التي يتفاقم فيها التضخم تقدم لدولة على وضع سياسة تأطيرية قصريه بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض طوال مدة معينة. وعادة ما تكون سياسة ترشيح الائتمان جزء من إجراءات اقتصادية أوسع تنسم بتقليص الانفاق العام وتشجيع الادخارات.

ب - سياسة التدخل المباشر:

فهي تتلخص في فرض البنك المركزي لأسعار الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية وتجميد البنك المركزي لجزء من ودائع البنوك التجارية وأرصدها النقدية علاوة على نسبة الاحتياطي القانوني رغبة من البنك المركزي في تغيير نسبة الائتمان والقروض الممنوحة.

ج - الإقناع الأدبي:

وهو أسلوب متبع لدى الكثير من البلدان حيث يقوم البنك المركزي بالتوجه بصورة غير رسمية إلى البنوك التجارية والطلب منها بالتوسع الائتماني في فترات الركود، والتقليل من منح التسهيلات خلال فترات الرواج المصحوب بالتضخم.

الأدوات النوعية

يتم اللجوء إليها مع أو عوضاً عن الأدوات الكمية، خاصة في الأوقات التي لا يحبذ البنك المركزي فيها التأثير على أسعار الفائدة وتكلفة الاقتراض

مكونات ميزانية البنك التجاري

الموجودات

الموجودات السائلة

وتنقسم الموجودات السائلة إلى **ثلاثة أنواع** هي:

- ١- نقود بخزانة البنك
- ٢- ودائع لدى المراسلين
- ٣- ودائع لدى البنك المركزي

موجودات عالية السيولة

وتتضمن هذه الموجودات عالية السيولة **خمسة أنواع** هي:

- ١ قروض قابلة للاستدعاء
- ٢ أدونات الخزانة
- ٣ الأوراق التجارية
- ٤ الأوراق المالية
- ٥ القروض والتسهيلات الائتمانية (قصيرة الاجل)

الموجودات الأقل سيولة

الموجودات الأقل سيولة تستخدم لتحقيق الربحية في المقام الأول، ثم يأتي هدف السيولة في المرتبة الثانية. ومن أهم هذا القسم من الموجودات **القروض والاستثمارات طويلة الأجل**، وخاصة في القطاع الصناعي والخدمي، بالإضافة إلى الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل.

الموارد الذاتية

وهي تشكل **نسبة قليلة من مجموع موارد البنك** وتنقسم الموارد الذاتية للبنك إلى قسمين:

- ١ رأس المال
- ٢ الاحتياطيات

الموارد غير الذاتية

الودائع

تشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنك بشقيها، الذاتية وغير الذاتية، تنقسم الودائع إلى ثلاثة أقسام هي:

- ١- ودائع تحت الطلب ٢- ودائع لأجل ٣- ودائع ادخارية

القروض من البنوك الأخرى والبنك المركزي

يمثل الاقتراض مورداً آخر من الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية. حيث تستطيع البنوك الاقتراض من بعضها البعض، أو اللجوء إلى البنك المركزي للاقتراض

المطلوبات

مصادر المطلوبات هي:

- (1) رأس المال ويعتبر من أهم الموارد الذاتية للبنك.
- (2) **الاحتياطيات**، التي تمثل الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي، وكذلك نسبة من الأرباح
- (3) **الودائع**، والتي تمثل أهم الموارد غير الذاتية للبنك.
- (4) **القروض** من البنوك الأخرى، أو البنك المركزي.

موارد البنك الإسلامي

موارد خارجية

الموارد الداخلية

الحسابات الأخرى الدائنة

مثل، تأميمات الاعتمادات،
والشيكات المقبولة،
والحوالات والأمانات،
ومطلوبات لبنوك تجارية
أخرى محلية وخارجية،
ومطلوبات للبنك المركزي

الودائع الاستثمارية

وهي **أهم مصدر للموارد الخارجية**
للبنوك الإسلامية على الإطلاق.
وتشمل الأموال التي يودعها العملاء
في البنك ويفوضون البنك حق
استثمارها، في مقابل حصولهم على
نسبة محددة مسبقاً من أرباح
الاستثمار أو تحمل الخسارة من رأس
المال الذي ساهموا به في حالة فشل
الاستثمار، شريطة ألا تكون الخسارة
نتيجة عن إهمال من جانب البنك.
وعموماً، يتم الإيداع في حسابات
الاستثمار بموجب عقد مضاربة بين
العميل من جهة

الودائع الجارية

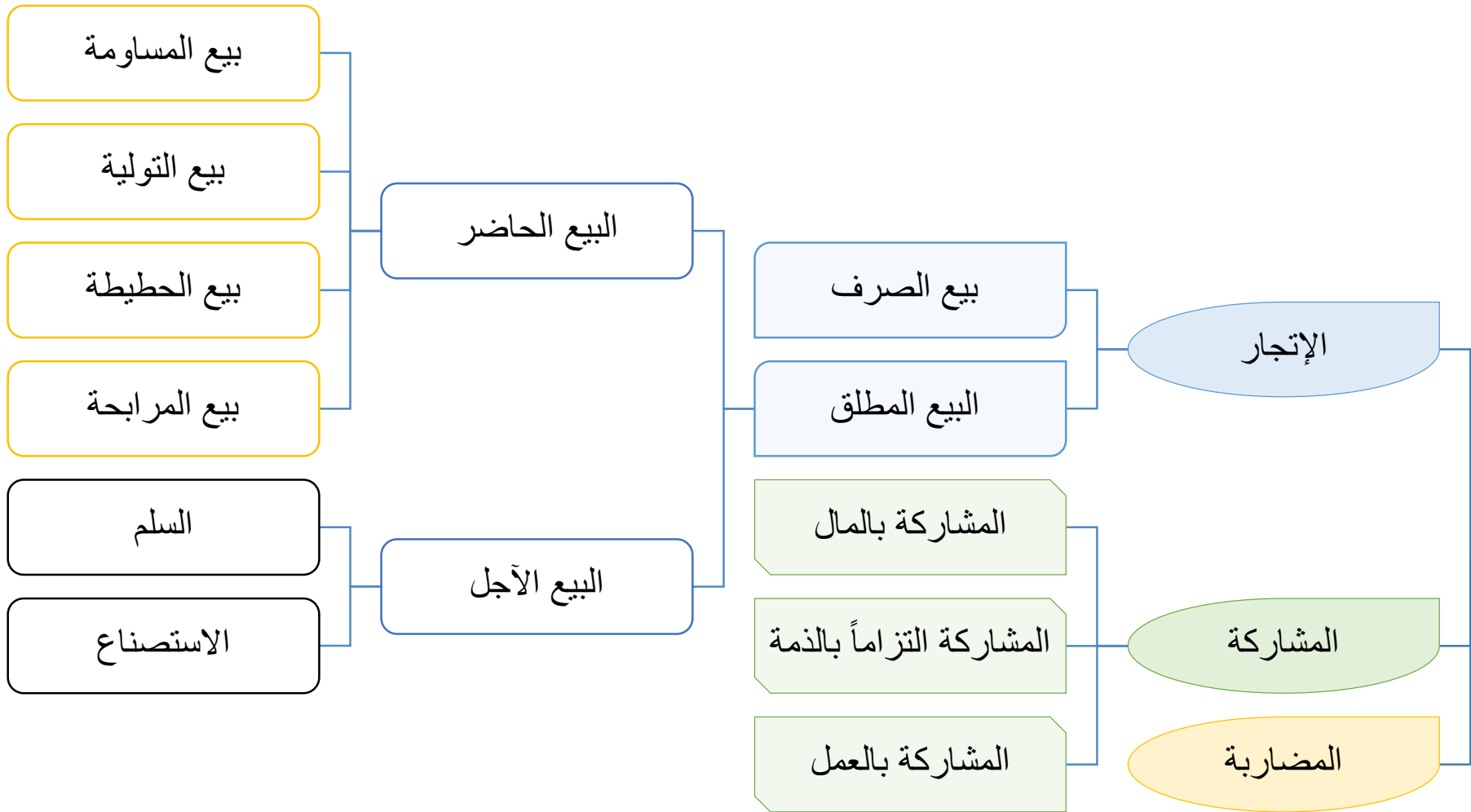
هي ودايع تحت الطلب في أي وقت
دون أي قيد أو شرط، يمكن
السحب عليها بالشيكات أو بالوسائل
الإلكترونية الحديثة. والبنك
الإسلامي غير ملزم بدفع أية عوائد
مالية صريحة للمودعين في
الحسابات الجارية، وإنما يحصلون
على **عوائد غير صريحة** متمثلة في
الحصول على بعض الخدمات
المجانية، شريطة الاحتفاظ بحد أدنى
من الرصيد في حساباتهم الجارية

احتياطات

رأس المال المدفوع

والتي تضم كل من الأرباح غير الموزعة
ومخصصات الاهتلاك وصافي
الموجودات الثابتة، ولا يتحدد مستوى
نشاط البنك في قبول الودائع والاستثمار
بحجم موارده الداخلية فقط، بل يصل
إجمالي استثمارات البنك عادة إلى
أضعاف إجمالي موارده الداخلية.

قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية



1- بنك الحكومة

- يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات
- إدارة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية على المستويين المحلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات). وكوكيل عن الحكومة،
- عمل اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية،
- إليه تحال الإيرادات والضرائب والرسوم الحكومية من المدفوعات الأخرى لحساب الحكومة.
- هو المستشار الاقتصادي للحكومة، فهو الجهاز الذي يقدم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامة، والسياسة النقدية بوجه خاص.
- إدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية وغيرها.

2- إصدار العملة الوطنية

- هو السلطة الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمعدنية،
- يقوم بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.
- مسؤولية المحافظة على استقرار صرف العملة.

3- بنك البنوك

- لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، وإنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية، لذا يطلق عليه بنك البنوك. وذلك لأسباب ثلاثة هي :
- أولاً:** يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية
- ثانياً:** الملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية في أوقات الطوارئ،
- ثالثاً:** يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك التجارية. أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية التي يحتفظ بها،

4- إدارة عرض النقد

- يعتبر التحكم في عرض النقد في الاقتصاد الوطني من أهم مهام البنك المركزي،
- الرقابة على عمليات الائتمان أو الإقراض .. لتقليل الآثار السلبية للدورات الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
 - السيطرة على نمو عرض النقد من خلال أدوات السياسة النقدية ومنها تحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي عند البنوك التجارية وسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة.

5- ضبط عمل المؤسسات المالية

يقوم البنك المركزي عادة بإصدار اللوائح والتعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل البنوك والمؤسسات المالية وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- أولاً:** حماية الأموال العامة، وخاصة الودائع الشخصية، وذلك لتدعيم ثقة الجمهور في النظام المالي.
- ثانياً:** توفير الفرص المتكافئة للجميع للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.
- ثالثاً:** تنظيم عملية خلق النقود باعتبارها من أهم معالم النظم النقدية.
- رابعاً:** تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل المؤسسات المالية، مثل صغار المزارعين , شراء المساكن.
- خامساً:** إدارة إصدار أدوات الدين العام كأذونات الخزانة والسندات الحكومية.

رأينا كيف يؤثر عدم التكافؤ المعلوماتي من خلال كل من الاختيار السيئ والمجازفة ألا أخلاقية إلى تدني كفاءة النظام المصرفي. ومنه توجب معرفة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم العمل المصرفي التي تهدف في النهاية إلى تأمين سلامة النظام المصرفي و رفع كفاءة أداءه، من خلال إيجاد الحلول لمشكلتي الاختيار السيئ والمجازفة ألا أخلاقية.

إجراءات تنظيم العمل المصرفي

خامسا: الإجراءات
الفورية للتصحيح

رابعا: متطلبات
الإفصاح

ثالثا: الترخيص
والملاءة

ثانيا : ضوابط على
الأصول و رأسمال

أولا: الشبكة الحكومية
للسلامة

الدعم المالي

تأمين الودائع

أهم مسببات\معالم الأزمات المالية والمصرفية

1- ارتفاع معدلات الفائدة

2- زيادة عدم التيقن

3- تدهور القيمة الصافية

4- انهيار سوق الأسهم

النقود و البنوك في المعاملات

1- أسواق الصرف
تعرف أسواق الصرف على أنها أسواق يتم فيها التبادل في العملات المتداولة عالمياً. وليس لسوق الصرف العالمي من وجود مكاني أو زمني محدد، وإنما يتحقق وجوده بتعامل مجموعة من البنوك في شراء وبيع العملات يومياً وعلى مدار ساعات الليل والنهار، ويتسع نطاق هذه المعاملات ليشمل جميع أرجاء العالم،

2- النظم النقدية الدولية
1- نظام سعر الصرف الثابت
2- نظام سعر الصرف المعوم

أنواع البنوك الدولية

أهم الأطراف المشاركة في سوق الصرف الأجنبي:

محددات الطلب على العملة

محددات عرض العملة

آليات تحديد سعر صرف

1- البنوك التجارية لمختلف الدول نائبة عن عملاتها من المستوردين والمصدرين، والراغبين في الدراسة أو السياحة أو العلاج وغيره من الخدمات بالخارج
2- البنوك المركزية للدول بغرض استثمار احتياطياتها النقدية من العملات الأجنبية، أو قيامها بعمليات لشراء وبيع العملات الأجنبية في بعض الحالات بهدف حماية عملتها أو المحافظة على استقرار سعر صرفها بالعملات الأخرى.
3- المضاربون أفراداً ومؤسسات، الذين يشترون العملات أو ينقلون أرصدهم من عملة إلى أخرى بغية تحقيق الأرباح من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.
الطلب على العملة الأجنبية طلب مشتق من طلب الأفراد على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية. والطلب على أي سلعة يعتمد على الدخل وسعر السلعة وسعر السلعة البديلة والتوقعات والأدواق. وبدائل الواردات من السلع والأصول المالية، هي الإنتاج المحلي من السلع والخدمات والأصول المالية المعروضة محلياً. والعلاقة بين سعر صرف الين والكمية المطلوبة عالمياً منه علاقة عكسية يتولد عرض الين الياباني عن رغبة المستوردين والمستثمرين اليابانيين في استيراد السلع والخدمات أو الأصول المالية الأجنبية. حيث يسعى المستوردون والمستثمرون في هذه الحالة إلى بيع الين أي زيادة الكمية المعروضة منه، وشراء العملات الأجنبية أي زيادة طلبهم عليها لسداد قيمة وارداتهم من السلع والخدمات أو الأصول المالية.
أ- تحديد سعر الصرف بقوى السوق تعد سوق الصرف العالمي، كما أشرنا مسبقاً سوقاً للمنافسة التامة، حيث العدد الكبير من المتعاملين، وتجانس السلع المتداولة، وحرية الخروج والدخول، وتوفر المعلومات بذات القدر للمتعاملين في سوق الصرف. تحت هذه الظروف تتحدد أسعار صرف العملات المتداولة عالمياً بتفاعل قوى العرض والطلب، تماماً كما تتحدد أسعار السلع المختلفة تحت ظروف المنافسة
ب- تحديد سعر الصرف بتدخل البنك المركزي وعلاوة على ذلك، نجد أن حركة أسعار الصرف محكومة أيضاً بالنظام النقدي العالمي السائد، وما تمليه الاتفاقيات الدولية من تثبيت أو تعويم لأسعار صرف العملات، من خلال الدور الذي تقوم به البنوك المركزية من أجل التحكم في أسعار صرف عملات بلدانها. وعادة ما تلجأ البنوك المركزية إلى طريقتين للتحكم في سعر الصرف هما : 1- التدخل المباشر 2- التدخل غير المباشر

أ- البنوك المراسلة

تعتبر البنوك المراسلة (Correspondent Banks) من أقدم أنواع البنوك. وتشمل الخدمات التي تقدمها هذه البنوك على الاعتمادات المستندية، والحوالات، واستلام وتسليم الأموال، وتنفيذ عمليات الاستثمار الأجنبي وغيرها. هذا بالإضافة إلى العديد من الخدمات المالية الدولية الأخرى التي تقدمها هذه البنوك إلى عملائها.

ب- مكاتب التمثيل

لما كانت البنوك الدولية تعير اهتماماً كبيراً لمسألة رصانة ومرونة وضعها المالي، فإن عدداً كبيراً منها قد سعي إلى تبني ترتيبات تضمن كفاءة عملياتها وذلك بإنشاء ما يسمى بمكاتب التمثيل (Representative Offices) التي ليس لها صلاحيات واسعة، حيث أنها لا تتمكن من قبول الودائع، أو تقديم القروض، أو قبول الحوالات وتحويل الأموال.

ج- بنوك الأفسور

هناك بعض البنوك التي لا تتعامل مع الاقتصاد المحلي في القطر الذي تتواجد فيه، حيث تنحصر أعمالها في عمليات التمويل الدولي. ويطلق على هذه البنوك ببنوك الأفسور (Offshore Banks). حيث تستفيد هذه البنوك من إمكانية القيام بالاتصالات الفورية مع الأسواق مع الأسواق النقدية الدولية بأوقاتها الزمنية المتباينة، إضافة إلى مزايا انخفاض نسب الضرائب، أو عدم وجودها في الأقطار التي تتواجد فيها هذه البنوك.

د- فروع البنوك الأجنبية

قامت البنوك في الأقطار المتقدمة بتأسيس ما يسمى بالبنوك الأجنبية التابعة (Foreign Subsidiary Banks). وتكون هذه البنوك مملوكة بصورة كلية أو جزئية من قبل البنك الرئيس (Parent Bank). وتتمتع هذه البنوك بميزة مهمة هي أنها تظهر أمام عملائها في الدول المضيفة بصفة محلية (Local Identity) حيث تكون عادة الإدارة محلية ولها القدرة على جذب العملاء المحليين بحكم إمكاناتها المتقدمة وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات المصرفية.

المخاطر في نظام المدفوعات

مخاطر نظام المدفوعات

ترتبط المؤسسات المالية ببعضها البعض بشبكة اتصالات إلكترونية تمكنها من تسوية المدفوعات فيما بينها، من خلال ما يطلق عليه المقاصة الإلكترونية.

وبالتالي فإن إلحاق الضرر بمصادقية نظام المدفوعات ومن ثم حدوث مشكلة سيولة لبعض البنوك وربما خسائر للبعض الآخر. لذلك، فإن هناك ما يبرر ضرورة وجود البنك المركزي لمساعدة البنوك التجارية والحيلولة دون حدوث مثل هذه المشكلات التي قد تهز الثقة في النظام المصرفي ككل، وذلك من خلال ممارسة دوره المهم كملاذ أخير للإقراض (Lender Of Last Resort) لإنقاذ المؤسسات المصرفية التي قد تتعرض لمشكلة السيولة

مخاطر الائتمان

تتم تسوية العديد من المبادلات بواسطة الائتمان (بالقروض). فمثلاً إذا قمت بطلب شراء سلعة معينة من إحدى الشركات بواسطة البريد، وذلك بإرسال شيك بقيمة السلعة لحساب الشركة المعنية، فإنك في الواقع قد منحت ائتماناً لتلك الشركة إلى حين استلامك للسلعة التي طلبتها. إلا أن هذا النوع من الائتمان قد يتسبب في خلق مخاطر معينة لأحد طرفي المبادلة، يطلق عليها مخاطر الائتمان (Credit Risk)

ويصنف الاقتصاديون هذه المخاطر إلى نوعي:

مخاطر سوقية

(Market Risks)

ناتجة عن عدم سداد الدين بسبب إفلاس المدين،

ومخاطر تسليم السلعة

(Delivery Risks)

الناتجة عن عدم وصول السلعة إلى المشتري في الزمان والمكان المحدد في عقد الشراء.

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

من احتمال تأخر أو عدم سداد الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها، مما قد يتسبب في تعريض سيولة البنك للإرباك، إلى أن يتم وصول الأموال مستحقة الدفع في وقت لاحق ويمثل نظام تسوية المدفوعات بين البنوك والأنظمة الأخرى التي تعتمد على أنظمة الاتصالات الإلكترونية الحل المثالي لمعالجة مخاطر السيولة التي كانت تخضع في الماضي إلى سوء الأحوال الجوية وتعرض المركبات والقطارات التي كانت تنقل الأموال من مدينة لأخرى للسرقة وحوادث الطرق.